



محاضرات في القانون الدولي الخاص
كلية القانون والعلوم السياسية
المرحلة الرابعة/ قسم القانون
د. ابراهيم حمود مهنا
2020/10/15

• رابعًا: مصادر القانون الدولي الخاص:

المصادر هي المناهل التي يستمد منها القانون الدولي الخاص احكامه. ويمكن اجمالها بحسب درجة تأثيرها واهميتها في موضوعات القانون الدولي الخاص بالآتي:

1- التشريع: وهو مجموعة القواعد القانونية الموضوعة من قبل السلطة المختصة بالتشريع.

2- العرف: هو مجموعة القواعد التي استقر العمل بها باستمرار وشاع الاعتقاد بالزامها من قبل الناس.

3- القضاء: مجموعة الاحكام القضائية الصادرة عن القضاء الوطني والدولي التي استقر العمل بها في التعامل مع مسائل القانون الدولي الخاص.

4- المعاهدت الدولية: اتفاق بين شخصين او اكثر من اشخاص القانون الدولي العام تهدف الى ترتيب اثر في العلاقات الدولية.

وتعد المعاهدة بعد المصادقة عليها من جانب الدولة ونشرها في الجريدة الرسمية بمنزلة القانون الداخلي فتكون ملزمة للأفراد والدولة بجميع سلطاتها، واذا حصل تنازع بين نصوصها ونصوص قانون داخلي آخر فهنا يجب أن نفرق بين ما اذا كانت المعاهدة لاحقة أم سابقة للقانون، فان كانت لاحقة له فعلى القاضي أن يطبق نصوص المعاهدة باعتبارها ناسخة للقانون، اما اذا كانت المعاهدة سابقة للقانون فهنا يجب التفريق بين حالتين:

الأولى: إذا وجد نص صريح يقضي بأفضلية المعاهدة على القانون فهنا تطبق احكام المعاهدة ويُهمل القانون.

الثانية: إذا لم يوجد نص صريح يقضي بأفضلية المعاهدة على القانون فالبعض يذهب الى تطبيق احكام المعاهدة واهمال القانون الداخلي لأنها اسمى منه، كما أن المعاهدة تعكس ارادة دولتين أو اكثر في حين يعكس التشريع ارادة دولة واحدة، ويذهب البعض الآخر الى تطبيق القانون الداخلي واهمال المعاهدة لأن القاضي ملزم باتباع أوامر مشرعه الواردة في التشريع اما المعاهدة فهي تلزم الدولة.

5- المبادئ العامة للقانون الدولي الخاص:

هي مجموعة من القواعد المستقر العمل بموجبها في محيط علاقات القانون الدولي الخاص اذا اصبح لها شيوع وانتشار عالمي مؤثر على مستوى القوانين الوطنية.

شُكْرًا لَكُمْ